منظمة الصحة العالمية

المجلس التنفيذي
الدورة الستون بعد المائة

البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت EB160/14
٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٦

مسوّدة الاستراتيجية العالمية بشأن الصحة الرقمية ٢٠٢٨–٢٠٣٣

تقرير من المدير العام

١– طلبت جمعية الصحة العالمية الثامنة والسبعون إلى المدير العام أن يمدّد الاستراتيجية العالمية بشأن الصحة الرقمية ٢٠٢٠–٢٠٢٥ إلى عام ٢٠٢٧، وأن يُعد مسوّدة استراتيجية عالمية بشأن الصحة الرقمية للفترة ٢٠٢٨–٢٠٣٣ بالتشاور مع الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة، كي تنظر فيها جمعية الصحة العالمية الثمانون في عام ٢٠٢٧ من خلال المجلس التنفيذي في دورته الستين بعد المائة.[١]

٢– وقد أعدّت الأمانة مسوّدة الاستراتيجية العالمية (انظر الملحق) باستعراض البيّنات المتاحة وتحليلها، وإجراء المناقشات داخل الشبكات التقنية والمشاورات الإقليمية (على نطاق الأقاليم الستة في شباط/ فبراير وآذار/ مارس ٢٠٢٦) والمشاورات العالمية (تموز/ يوليو – أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٦). وعُرضت عملية الإعداد والمواضيع الرئيسية في جلسات إحاطة للدول الأعضاء عُقدت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥ وتموز/ يوليو ٢٠٢٦، وقدّم المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والخمسين بعد المائة وجمعية الصحة العالمية التاسعة والسبعون مزيداً من الإرشادات.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

٣– المجلس مدعو إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير والنظر في مشروع المقرّر الإجرائي التالي:

إن المجلس التنفيذي، وقد نظر في التقرير المقدَّم من المدير العام؛[٢]

قرّر أن يوصي جمعية الصحة العالمية الثمانين باعتماد المقرّر الإجرائي التالي:

إن جمعية الصحة العالمية الثمانين، وقد نظرت في تقرير المدير العام عن مسوّدة الاستراتيجية العالمية بشأن الصحة الرقمية ٢٠٢٨–٢٠٣٣،

---

١ المقرّر الإجرائي ج ص ع٧٨(٢٢) (٢٠٢٥).

٢ الوثيقة م ت١٦٠/١٤، الملحق.

قرّرت ما يلي:

(١) أن تعتمد الاستراتيجية العالمية بشأن الصحة الرقمية ٢٠٢٨–٢٠٣٣؛

(٢) أن تطلب إلى المدير العام أن يقدّم تقريراً عن التقدّم المُحرز في تنفيذ الاستراتيجية إلى جمعية الصحة العالمية الثالثة والثمانين في عام ٢٠٣٠ وجمعية الصحة العالمية السادسة والثمانين في عام ٢٠٣٣.

الملحق

مسوّدة الاستراتيجية العالمية بشأن الصحة الرقمية ٢٠٢٨-٢٠٣٣

المقدمة والأساس المنطقي

١- إن ثورة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي الحالية توفّر إمكانات غير مسبوقة تتيح للبيانات والتقنيات الرقمية والابتكار تعزيز النُظم الصحية وتحويلها.

٢- ويتطلب هذا التسارع الحثيث استراتيجية مُحدّثة. وقد اعتمدت جمعية الصحة قرارات بشأن الصحة الإلكترونية في عام ٢٠٠٥،[١] والتوحيد القياسي والتشغيل البيني في مجال الصحة الإلكترونية في عام ٢٠١٣، والمراجعة الحادية عشرة للتصنيف الدولي للأمراض في عام ٢٠١٩، واعتمدت جمعية الصحة العالمية الثالثة والسبعون الاستراتيجية العالمية بشأن الصحة الرقمية ٢٠٢٠-٢٠٢٥ في عام ٢٠٢٠، ثم مدّدتها جمعية الصحة العالمية الثامنة والسبعون في عام ٢٠٢٥ حتى عام ٢٠٢٧. وتُجسّد الولايات الإقليمية الالتزام المشترك باستخدام البيانات والحلول الرقمية، والاستخدام المتزايد للذكاء الاصطناعي في سبيل تسريع التقدّم صوب إعمال الحق في الصحة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة.

٣- ومنذ عام ٢٠٢٠، أحرزت الدول الأعضاء والأمانة والشركاء تقدماً في تنفيذ الاستراتيجية العالمية الحالية، بدعم التحوّل من الحلول الرقمية المجزأة إلى النُظم الصحية التي تتسم بمزيد من التكامل والاعتماد على البيانات والتمكّن الرقمي.

٤- ومع ذلك، فإن الحوكمة الضعيفة وإمكانية التشغيل البيني المحدودة والتمويل غير المستدام ومخاطر الأمن السيبراني، مازالت تعوق التقدّم. وفي الوقت نفسه، تواجه النُظم الصحية ضغوطاً متزايدة، تشمل اتساع فجوة عدم الإنصاف في مجال الصحة، والتحوّلات الديموغرافية، والتهديدات المتعلقة بالمناخ، والأزمات الإنسانية، ونقص القوى العاملة الصحية. ويحدّد برنامج العمل العام الرابع عشر للمنظمة، ٢٠٢٥-٢٠٢٨، التحوّل الرقمي بوصفه عاملاً رئيسياً للتمكين من تحقيق تمتع السكان بمزيد من الصحة، والتغطية الصحية الشاملة، والحماية من الطوارئ الصحية. وتشير البيانات الأساسية للبرنامج إلى أن ١٢٦ بلداً كان لديه استراتيجية بشأن الصحة الرقمية في عام ٢٠٢٤.

٥- ومن شأن التقدّم المتسارع في تكنولوجيات الصحة الرقمية ومعاييرها وعلوم البيانات والذكاء الاصطناعي، أن يغيّر طرق إدارة النُظم الصحية وتقديم الخدمات وتوليد المعلومات واستخدامها وإدارة الأشخاص لصحتهم. كما أنه يتيح الفرص لتحسين الوقاية والتشخيص والعلاج والترصّد وأداء النُظم. ويثير التساؤلات حول الحوكمة والأخلاقيات والشفافية والمساءلة والثقة والإنصاف وحقوق الإنسان. فقد يؤدي عدم المساواة في الإتاحة والقدرة على الاتصال والدراية الرقمية، بما في ذلك الفجوات والتحديات المتعلقة بنوع الجنس والإعاقة، إلى توسيع الفجوات الرقمية. ويُعد العنف الجنساني الميسَّر تكنولوجياً، والمعلومات المضلِّلة، والأمان على شبكة الإنترنت من الشواغل الناشئة في مجالات الصحة الرقمية والإنصاف والحقوق.

٦- ولا يسير العالم على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة بحلول عام ٢٠٣٠: فقد وجد تقييم أجرته المنظمة مؤخراً أن ثماني غايات من أصل ٢٧ غاية متعلقة بالصحة تفتقر إلى أكثر من ٩٠٪ من نقاط القياس، وأن العديد من المؤشرات تعتمد على التقديرات. وتُعد القدرة القوية على جمع البيانات وتحليلها وحوكمتها واستخدامها ضرورية لتسريع التقدّم وعدم ترك أي أحد خلف الركب. فالبيانات غير الكافية والمتحيّزة تؤدي إلى مخاطر تعزيز التحوّل الرقمي لعدم المساواة والتمييز.

---

١ يُتاح الاطلاع على جميع قرارات جمعية الصحة المُشار إليها وحزمة "سكور" التقنية للبيانات الصحية، على موقع منظمة الصحة العالمية على الصفحات الخاصة بالصحة الرقمية والابتكار. وانظر أيضاً المواد ٢(ق) و ٢١(ب) و ٢٢ من دستور منظمة الصحة العالمية، والقرار ج ص ع٢٠-١٨ (١٩٦٧) بشأن لوائح المنظمة الخاصة بالتسميات.

٧- واستناداً إلى أُطر الأمم المتحدة الأخرى – مثل القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وميثاق المستقبل، والتعاهد الرقمي العالمي، ومجالات التحوّل في خطة عمل الأمم المتحدة ٢٠٣٠ – توفّر الاستراتيجية الحالية إطاراً محدّداً للصحة يربط الالتزامات بالأولويات الوطنية.

٨- وتهدف الاستراتيجية على النحو الموضح أدناه، إلى ضمان استفادة الجميع من المنظومات الرقمية الشاملة للجميع والمأمونة والمؤمّنة والمنصفة والتي تركّز على الناس، بوصفها عاملاً أساسياً لإعمال حق الجميع في الصحة البدنية والنفسية والرفاه.

الدروس المستفادة في الفترة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٦

٩- أسفر تنفيذ الاستراتيجية العالمية الأولى عن الدروس المستفادة السبعة التالية، التي جُمعت من خلال التعلُّم النوعي من الأقران. وتزامنت السنوات الأولى من تنفيذ الاستراتيجية مع جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) – وهو سياق مهم لأن الاستجابة للطارئة سرَّعت التحوّل الرقمي ووسّعت نطاق الاعتراف بأن البيانات والأسس الرقمية ضرورية لتحقيق النُظم الصحية القادرة على الصمود والمستدامة.

١٠- أولاً، ينجح التحوّل الرقمي عندما يكون مدمجاً في إصلاحات أوسع نطاقاً للنُظم الصحية لا في مشاريع تكنولوجية منعزلة. وتشير التجارب القُطرية إلى أن التحوّل الرقمي لا يُعد عاملاً للتمكين التكنولوجي فحسب، بل وأولوية استراتيجية للصحة العامة والنُظم الصحية من أجل تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف وتحقيق حصائل صحية أفضل.

١١- ثانياً، يتطلب التحوّل الرقمي المستدام التحوّل من المبادرات التجريبية المجزأة (التي تدعمها عادةً الجهات المانحة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل) إلى المنظومات الرقمية المتكاملة الخاضعة للملكية الوطنية والمموّلة على نحو مستدام. وفي حين أن الاستثمارات الخارجية أحياناً ما تكتسي أهمية حاسمة، وأن القيود المفروضة عليها تتزايد، تؤكد البلدان في جميع السياقات أن الأثر الطويل الأمد يتوقّف على الحوكمة الوطنية القوية، والمواءمة مع أولويات قطاع الصحة، والملكية المؤسسية، والتمويل الذي يمكن التنبؤ به.

١٢- ثالثاً، تُعد نُظم المعلومات الصحية القوية أساساً للتحوّل الرقمي. وقد وجد التقييم العالمي لمجموعة "سكور" التقنية للبيانات الصحية لعام ٢٠٢٥ والمبادرات الإقليمية أن أكثر من ٨٠٪ من البلدان أفادت بأن لديها قدرة متوسطة أو كبيرة على نطاق أبعاد نُظم المعلومات الصحية، ومع ذلك فلا يتمتع إلا بلدان اثنان بالقدرة المستدامة في جميع مجالات مجموعة "سكور". وتحد نُظم البيانات المجزأة والفجوات في إمكانية التشغيل البيني والاستعداد الرقمي والتبادل المأمون للبيانات والحوكمة والاستخدام الفعّال للبيانات في صنع القرار، من قدرة البلدان على رصد التقدّم والاستجابة للطوارئ وتسخير التكنولوجيات الناشئة. وتُعد تصنيفات المنظمة، عند استخدامها إلى جانب المعايير الأخرى المعترف بها دولياً، عوامل للتمكين من التشغيل البيني واستخدام البيانات بكفاءة. ومن شأن هيكل نُظم المعلومات الصحية الوطنية وحوكمتها الواضحي المعالم أن يحددا الشروط المسبقة لمنظومة الصحة الرقمية المتّسقة.

١٣- رابعاً، يمكن للحلول الرقمية أن تحسِّن إتاحة الخدمات الصحية واستمرارية الرعاية، ولاسيما للفئات التي تعاني من نقص الخدمات، ولكنها لا تضمن الإنصاف. ففي حين أن التكنولوجيات الرقمية تمكّن العاملين الصحيين المجتمعيين وتحسّن مسارات الإحالة، فما زالت الفجوات في القدرة على الاتصال وعلى تحمُّل التكلفة والإتاحة والدراية الرقمية والوصول إلى الأجهزة قائمة، ويجب أن تُعالج باتّباع النُهج التي تركّز على الناس وإعطاء الأولوية لشمول الجميع والمشاركة المجتمعية والإتاحة المنصفة.

١٤- خامساً، تُعد قدرة القوى العاملة عاملاً حاسم الأهمية للنجاح. فالبلدان والأقاليم تستثمر في الدراية الرقمية، وكفاءات القوى العاملة، والقدرات المؤسسية، والتدريب في مجال الصحة الرقمية وعلوم البيانات والذكاء الاصطناعي. وتُعزّز الاستراتيجية الحالية التعاون بين قطاعي الصحة والتعليم في سبيل تحديث المناهج الصحية وتجهيز المهنيين الصحيين لقيادة التحوّل الرقمي واستدامته.

١٥- سادساً، تطوّر الذكاء الاصطناعي بسرعة ليصبح أولوية استراتيجية عالمية مطبقة في مجال ترصّد الأمراض، وفحص المرضى وتصنيفهم، والكشف عن الأدوية المزيفة، ومعلومات الصحة العامة، ودعم القرار السريري، وأداء الأجهزة الطبية، والكفاءة التشغيلية. وتُقر البلدان على نحو متزايد بالحاجة إلى أُطر الحوكمة الملائمة التي تعالج الأخلاقيات والشفافية والمساءلة والخصوصية والأمن السيبراني واستعداد القوى العاملة.

١٦- سابعاً، يتطلب التحوّل الرقمي التعاون على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وتؤدي الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية دوراً مهماً. ويتوقّف التحوّل الرقمي المستدام على بناء المنظومات الجديرة بالثقة التي توحّد مختلف الجهات صاحبة المصلحة حول أهداف الصحة العامة المشتركة.

١٧- ويتوقّف التحوّل الرقمي الناجح في مجمله، على الحوكمة القوية، ونُظم المعلومات القادرة على الصمود، والبنية التحتية الرقمية القابلة للتشغيل البيني، والقوة العاملة الماهرة، ومنظومات البيانات الجديرة بالثقة، والابتكار المسؤول. ولا تقل أهمية الأشخاص والمهارات والمؤسسات والتغيير المؤسسي عن أهمية التكنولوجيا، وينبغي دعمهم بالحوافز الملائمة وآليات الشراء والتنظيم والمساءلة التي تمكّن من اعتماد التكنولوجيا على نطاق واسع.

١٨- وتسترشد المرحلة التالية من العمل العالمي والأهداف الاستراتيجية والإجراءات ذات الأولوية المفصّلة فيما يلي، بهذه الدروس المستفادة من الدول الأعضاء ومن الشركاء.

الرؤية والهدف والمبادئ التوجيهية

الرؤية

١٩- عالم يتمتع فيه جميع الناس بمزيد من الصحة والرفاه بفضل المنظومات البيانية والرقمية الموثوقة والمأمونة والمنصفة والشاملة للجميع والمتاحة، التي تعزّز النُظم الصحية وتسرّع التقدّم صوب تحقيق التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي والإنصاف في مجال الصحة.

الهدف

٢٠- دعم البلدان في بناء المنظومات البيانية والرقمية القادرة على الصمود والموثوقة والمنصفة، وفي الاستفادة على نحو مسؤول من الحلول الرقمية والتكنولوجيات الناشئة في تعزيز النُظم الصحية التي تركّز على الناس، وتحسين الحصائل الصحية، وتسريع التقدّم صوب تحقيق التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة.

المبادئ التوجيهية

الحوكمة والإشراف والأسس المستدامة

٢١- يتطلب التحوّل الرقمي المسؤول والمستدام تهيئة البيئة المواتية التي تتوافر فيها الحوكمة القوية، والأُطر القانونية والتنظيمية السليمة، والتمويل المستدام، والقدرة المؤسسية، والالتزام الطويل الأمد. وينبغي أن يتماشى هذا التحوّل مع أولويات الصحة الوطنية، وأن يكون محمياً بالأُطر الملائمة لحوكمة البيانات والسيادة عليها، وأن يسترشد بما يُمليه الصالح العام. وتضطلع الحكومات بدور إشرافي حاسم الأهمية.

المساواة وشمول الجميع والنُهج التي تُركّز على الناس

٢٢- ينبغي أن تحسّن البيانات والتكنولوجيات الرقمية الحصائل الصحية للجميع، وأن تعزّز المساواة بين الجنسين وتحد من الإجحافات وتمكّن الأفراد والمجتمعات في بيئات رقمية مأمونة، وألا تترك أي أحد خلف الركب. وينبغي أن يعزّز التحوّل الرقمي الرعاية التي تُركّز على الناس وأن يُشرك المجتمعات المحلية، ولا سيما تلك التي تعاني من الإقصاء

الرقمي والإجحاف في مجال الصحة، في تصميم التكنولوجيات الرقمية ونشرها. وينبغي أيضاً أن يدعم توافر الخدمات الصحية وإتاحتها وقبولها وجودتها، بما يتماشى مع الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه.

حقوق الإنسان والأخلاقيات والثقة

٢٣- ينبغي أن يلتزم التحوّل الرقمي بالقوانين والمعايير الخاصة بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الخصوصية وحماية البيانات، والأمن، والشفافية، والمساءلة، والإشراف البشري الفعّال، من أجل تعزيز الثقة في البيانات والحلول الرقمية والتكنولوجيات الناشئة. وينبغي أن تظل حقوق الأفراد وكرامتهم واستقلالهم ورفاههم في صميم كل هذه الجهود.

تكامل البيانات، وإمكانية التشغيل البيني، والبنية التحتية العامة الرقمية

٢٤- ينبغي إنشاء المنظومات الرقمية بالاستناد إلى المعايير المفتوحة، وإمكانية التشغيل البيني، والتبادل المأمون للبيانات، والبنية التحتية العامة الرقمية، لتكون أساساً مشتركاً داخل قطاع الصحة وعلى نطاق القطاعات ذات الصلة، للتمكين من تقديم الخدمات المتكاملة، وضمان استمرارية الرعاية، واستخدام الموارد بكفاءة، وتدفق المعلومات على نحو مأمون على نطاق المؤسسات والنُظم والقطاعات، وعبر الحدود عند الاقتضاء، وتعظيم القيمة العامة والحد من التجزؤ في الوقت ذاته.

الابتكار المسؤول والبيّنات والاستدامة البيئية

٢٥- ينبغي للبلدان تعزيز الابتكار المسؤول واعتماد الحلول الرقمية المأمونة والفعّالة والقابلة للتوسيع والمستدامة بيئياً. ويجب أن تتضمن عمليات الرصد والتقييم البيانات المصنّفة، وأن تكون مستمرة وشاملة لحلقات استقاء الآراء الملائمة. ويجب أن يتواءم الابتكار مع أهداف الصحة العامة وأن يُعزّز النُظم الصحية والإتاحة والتأهب والقدرة على الصمود.

الأغراض الاستراتيجية والتوجّهات والإجراءات ذات الأولوية

٢٦- تُوضِّح الأقسام التالية الأغراض الاستراتيجية الأربعة المترابطة التي حدّدت المشاورات مع الدول الأعضاء والشركاء أهميتها وضرورتها لتعزيز الدروس المستفادة والمبادئ والهدف والرؤية الآنفة الذكر. وفي حين أن الابتكار والتكنولوجيات الناشئة (انظر الغرض الاستراتيجي ٤) غالباً ما تُشكّل أبرز جوانب الصحة الرقمية، فإن تنفيذها على نحو مأمون ومنصف يتوقّف على العوامل المحدّدة في الأغراض الاستراتيجية الثلاثة الأولى.

٢٧- وتُعرض فيما يلي التوجّهات الاستراتيجية الخاصة بكل غرض، والإجراءات المطلوبة من الدول الأعضاء والشركاء وأصحاب المصلحة والأمانة بشأنها.

الغرض الاستراتيجي ١: تعزيز الحوكمة القادرة على الصمود والمستدامة، والملكية القُطرية، والثقة، والتمويل المستدام، للتحوّل الرقمي في مجال الصحة

التوجّه ١-١ إنشاء أُطر متكاملة للحوكمة والتنظيم لدعم الملكية الوطنية والتحوّل الرقمي في مجال الصحة، تتماشى مع برامج العمل الوطنية والعالمية الخاصة بالصحة

الإجراءات المطلوبة من الدول الأعضاء

- وضع أُطر الحوكمة والتنظيم الوطنية الشاملة للجميع والتشاركية، والمتعدّدة المستويات عند الاقتضاء، للبيانات والتحوّل الرقمي في مجال الصحة، بما يشمل الذكاء الاصطناعي، أو تعزيز هذه الأُطر، واستعراضها وتحديثها ومواءمتها مع الأولويات الوطنية والاستراتيجيات وآليات التنسيق الرقمية الشاملة للحكومة بأكملها والالتزامات الإقليمية والعالمية ذات الصلة.

- تحديد الولايات المؤسسية والمسؤوليات التنظيمية الواضحة، وإنشاء آليات للتنسيق على نطاق الحكومة.
- تنفيذ نُهج الحوكمة والتنظيم التكيّفية، بما في ذلك البيئات التنظيمية التجريبية، لتمكين استجابة السياسات في الوقت المناسب والاختبار المأمون والتوسّع في الابتكار.

الإجراءات المطلوبة من الشركاء وأصحاب المصلحة

- دعم عمليات الحوكمة والتنظيم الخاضعة للقيادة القُطرية، بمواءمة المساعدة التقنية وتطوير المنتجات وأساليب التنفيذ مع السياسات الوطنية والأُطر القانونية والقدرات المؤسسية.
- الإسهام بالخبرات التقنية والتجارب التنفيذية والبيّنات في إعداد أُطر الحوكمة والتنظيم واستعراضها ومواصلة تحسينها.
- تعزيز نُهج التنظيم والحوكمة التي تعزّز أغراض الصحة العامة، والإنصاف، والاستدامة، والملكية الوطنية لنُظم المعلومات الصحية والتحوّل الرقمي.

الإجراءات المطلوبة من الأمانة

- إعداد تقييمات عالمية وملائمة قُطرياً للقدرات وإمكانات النُظم، وتنفيذها تنفيذاً متسقاً ودورياً، لمساعدة البلدان على تحديد أولويات الاستثمار والأولويات التقنية المتعلقة بالتحوّل الرقمي وتحديث نُظم المعلومات الصحية.
- تقديم الدعم التقني، والإرشادات المتعلقة بالقواعد والمعايير والإرشادات التقنية، والأدوات العملية، من أجل إعداد أُطر الحوكمة والتنظيم المتكاملة المُصممة وفقاً للاحتياجات القُطرية، للبيانات والتحوّل الرقمي والذكاء الاصطناعي في مجال الصحة، بما يتماشى مع المعايير العالمية، ووضع هذه الأُطر موضع التشغيل.
- إقامة المحافل المتعدّدة الأطراف لمواءمة الابتكار والتنظيم وأغراض الصحة العامة، وتعزيزها.

التوجّه ١-٢ تعزيز الشفافية والمساءلة وآليات الإشراف لبناء أُطر الثقة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية على نطاق منظومات الصحة الرقمية

الإجراءات المطلوبة من الدول الأعضاء

- إنشاء آليات الإشراف والمساءلة المستقلة أو تعيينها لرصد الامتثال وإدارة المخاطر ومعالجة عدم الامتثال.
- دمج مبادئ الشفافية والمساءلة والثقة في بيانات وسياسات الصحة الرقمية، بما في ذلك الشروط الخاصة بقابلية التفسير، وقابلية المراجعة، والإبلاغ العام عند الاقتضاء.
- إنشاء آليات متاحة للإبلاغ عن الأضرار والانتهاكات المتعلقة بالبيانات وفشل الخدمات في مجال الصحة الرقمية، والتحقيق فيها وعلاجها، بما في ذلك تلك التي تنتج عن القرارات الخوارزمية، وتوفير سُبل انتصاف مناسبة وفي الوقت المناسب ومنصفة بما يتماشى مع الحق في سُبل الانتصاف الفعّالة.

الإجراءات المطلوبة من الشركاء وأصحاب المصلحة

- تطبيق الأطر الدولية لحقوق الإنسان والأخلاقيات، بما في ذلك المبادئ التوجيهية الخاصة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، طيلة دورة حياة البيانات ومنتجات وخدمات الصحة الرقمية.
- مواءمة المنتجات والخدمات مع احتياجات الصحة العامة والإنصاف، باستخدام التصميم الشامل للجميع والممارسات المسؤولة في التعامل مع البيانات من أجل بناء الثقة.
- الإبلاغ العام عن المعلومات المتاحة والمفهومة حول أداء النظام، والحوكمة، والمخاطر، والضمانات.

الإجراءات المطلوبة من الأمانة

- وضع الإرشادات المتعلقة بالقواعد والمعايير والإرشادات التقنية بشأن الشفافية والمساءلة وآليات الإشراف، بما في ذلك الأدوار والمسؤوليات على نطاق سلسلة القيمة للبيانات والصحة الرقمية.
- تعزيز البيّنات وتجميعها، فيما يتعلق بالفوائد والمخاطر والعواقب غير المقصودة للبيانات وحلول الصحة الرقمية.
- تزويد البلدان بالأدوات العملية وأُطر التقييم والدعم لبناء القدرات، لتنفيذ الأبعاد الخاصة بالثقة والإنصاف ونوع الجنس والإعاقة وحقوق الإنسان، في آليات الإشراف والمساءلة، وتقييم تلك الأبعاد.

التوجّه ١-٣ إرساء التمويل المستدام والاستثمار المنسّق للتحوّل الرقمي الطويل الأمد في مجال الصحة

الإجراءات المطلوبة من الدول الأعضاء

- إرساء التمويل المحلي المستدام والحوافز والأُطر الملائمة للشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل الاستثمار المنصف والتشغيل الطويل الأمد لنُظم البيانات والصحة الرقمية وأُسسها التمكينية، بما في ذلك آليات الحوكمة.
- تعزيز الشراء الاستراتيجي كي يكون الاستثمار في مجال الصحة الرقمية قائماً على المعايير، وقابلاً للتشغيل البيني، ومأموناً، ومستداماً بيئياً ومالياً، ومتسقاً مع أولويات الصحة العامة.
- إجراء التقييم الاقتصادي وتقييم الأثر للاستثمار في الصحة الرقمية، وتتبع النفقات وتقييم الفعّالية من حيث التكلفة، وتكلفة الفرص البديلة، والكفاءة، والإنصاف، والحصائل الصحية.

الإجراءات المطلوبة من الشركاء وأصحاب المصلحة

- تحويل الاستثمارات من المشاريع التجريبية المجزأة والقصيرة الأمد إلى الدعم المنسّق للهياكل الرقمية الوطنية الطويلة الأمد، والنُظم الأساسية، والبنية التحتية العامة الرقمية.
- مواءمة الاستثمارات الخارجية والمبادرات المدعومة من الشركاء مع الاستراتيجيات وأُطر الحوكمة الوطنية والأولويات القُطرية لتجنب الازدواجية والتجزؤ والحلول الرأسية غير المستدامة.
- تعزيز أساليب الشراء والاستثمار التي تحد من الاعتماد الطويل الأمد، وتتلافى التقيّد بموردين معينين، وتدعم إمكانية نقل البيانات وترتيبات الانسحاب أو الانتقال الفعّالة، وتخفّض تكاليف الصيانة والترقية والانتقال.

الإجراءات المطلوبة من الأمانة

- دعم آليات التنسيق الخاضعة للقيادة القُطرية من أجل مواءمة استثمارات الشركاء ومساعدتهم التقنية مع الأولويات الوطنية.
- توفير الإرشادات التقنية الخاصة بالتمويل المستدام، والتكلفة الإجمالية للملكية، والشراء الاستراتيجي، ونماذج التعاقد الابتكارية.
- وضع الإرشادات الخاصة بالقواعد والمعايير والمؤشرات لإجراء التقييم الاقتصادي والسريري والأخلاقي للاستثمار في الصحة الرقمية، بما يشمل القيمة الطويلة الأمد والاستدامة وعوائد الاستثمار.

الغرض الاستراتيجي ٢: إنشاء نُظم المعلومات والبنية التحتية العامة للصحة الرقمية وتوسيع نطاقها، بحيث تكون قادرة على الصمود ومستدامة وقابلة للتشغيل البيني وشاملة للجميع

التوجّه ٢-١ تعزيز القواعد والمعايير وأطر التشغيل البيني العالمية في إطار الهيكل الخاص بنُظم المعلومات

الإجراءات المطلوبة من الدول الأعضاء

- إنشاء هياكل التشغيل البيني والهياكل المؤسسية الوطنية أو تعزيزها وتنفيذها، لتمكين نُظم المعلومات الصحية المتكاملة التي تركّز على الأشخاص والتي ترتبط بنُظم الترصّد السريري وترصّد الصحة العامة والمختبرات.
- تطبيق المراجعة الحالية للتصنيف الدولي للأمراض وفق إحصاءات الوفيات والمراضة، عملاً بالقرار ج ص ع٧٢-١٥ (٢٠١٩) ولوائح المنظمة الخاصة بالتسميات، واعتماد سائر التصنيفات والمصطلحات ومعايير التشغيل البيني المعترف بها دولياً، وتطبيقها وإنفاذها، واختبار الامتثال والاعتماد حسب الاقتضاء، لدعم تبادل البيانات على نحو متّسق وقابل للمقارنة ومأمون على جميع مستويات الرعاية والقطاعات.
- المشاركة في المبادرات الإقليمية والعالمية الخاصة بالتشغيل البيني وتبادل البيانات تعزيزاً لاستمرارية الرعاية، ومعلومات الصحة العامة، والاستعداد للطوارئ عبر الحدود.

الإجراءات المطلوبة من الشركاء وأصحاب المصلحة

- تطبيق المعايير المعترف بها دولياً فيما يتعلق بالتشغيل البيني والمصطلحات، والأمن، والخصوصية، وتبادل البيانات على جميع المنتجات الرقمية والأجهزة الطبية، وإثبات الامتثال عند الاقتضاء.
- مواءمة جميع مبادرات الصحة الرقمية مع هيكل النُظم الوطنية ومسارات التكامل، وتلافي الهياكل ذات الملكية الحصرية أو المعزولة.
- دعم المنظومات المفتوحة والقابلة للتشغيل البيني والقائمة على المعايير التي تيسر إمكانية النقل والتوسّع واستمرارية الرعاية.

الإجراءات المطلوبة من الأمانة

- قيادة التعاون وحشده مع سائر المنظمات والشركاء المعنيين بوضع المعايير، للمشاركة في وضع المعايير التكميلية ومواءمتها ورسم خرائطها، وتعزيز أُطر التشغيل البيني وإرشادات التنفيذ ونُهج الامتثال المتّسقة التي تحد من التجزؤ والازدواجية.
- دعم مشاركة الدول الأعضاء في أُطر المنظمة وشبكاتها وبناها التحتية العالمية والإقليمية الموثوقة، للتمكين من تبادل بيانات الصحة وشهادات الاعتماد الصحية الرقمية عبر الحدود على نحو مأمون ومراع للحقوق ويتيح التحقّق من الصلاحية.
- توفير الإرشادات الخاصة بالقواعد والمعايير والدعم لاعتماد التصنيف الدولي للأمراض وسائر تصنيفات المنظمة، وتطبيقها بوصفها عناصر أساسية للتشغيل البيني الدلالي، بالتنسيق مع المنظمات المعنيّة بوضع المعايير وبما يتماشى مع المعايير التكميلية المعترف بها دولياً، من أجل الحد من عبء الإدماج الواقع على الدول الأعضاء والجهات المنفّذة.

التوجّه ٢-٢: تمكين بنية تحتية رقمية وطنية عامة ونُظم متكاملة للمعلومات الصحية قادرة على الصمود، تتواءم مع برامج العمل الرقمية الشاملة للحكومة بأكملها، وتوسيع نطاق هذه البنية التحتية وهذه النُظم

الإجراءات المطلوبة من الدول الأعضاء

- وضع خطط استراتيجية وتحديد أولويات الاستثمار بالاستناد إلى تقييم مدى نضج نُظم المعلومات الصحية الوطنية والبنية التحتية العامة الرقمية وقدرتهما على الصمود. ودمج التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، والبيانات الخاصة بالبيئة والترصّد والمختبرات والتمنيع والبيانات ذات الصلة المشتركة بين القطاعات، من أجل تعزيز معلومات الصحة العامة والتأهب، وتوسيع البنية التحتية للاتصال والوصول الرقمي على نحو منصف، ولا سيما في البيئات التي تعاني من نقص الخدمات والبيئات النائية والمحدودة الموارد والهشّة.
- إنشاء البنية التحتية العامة الرقمية للصحة وحوكمتها وصيانتها بوصفها أصلاً من الأصول الوطنية المشتركة والطويلة الأمد الخاضعة للإدارة العامة والشاملة للجميع والمتاحة والحامية للخصوصية بموجب تصميمها، والقابلة لإعادة الاستخدام على نطاق البرامج، والتي تحد من الازدواجية وتمكّن من الابتكار المستدام والقابل للتوسع، وتقييم أوجه الاعتماد على البنية التحتية الرقمية الحيوية وتعزيز القدرة التشغيلية طويلة الأمد على الصمود، في الوقت ذاته.
- الاستثمار في بنية تحتية رقمية وبيانية قادرة على الصمود ومستدامة بيئياً تستخدم الموارد بكفاءة، دعماً للتأهب والاستجابة للطوارئ واستمرارية الرعاية.

الإجراءات المطلوبة من الشركاء وأصحاب المصلحة

- دعم توسيع النطاق والتكامل المستدام للأصول العامة الرقمية المثبتة والحلول الرقمية القابلة للتشغيل البيني، بما في ذلك النُهج التي تعطي الأولية للعمل دون اتصال بالشبكة والتي لا تتطلب اتصالاً قوياً بالشبكة، والتي تلبي الأولويات الوطنية وتصل إلى الفئات السكانية التي تعاني من نقص الخدمات والفئات السكانية الضعيفة.
- الاستثمار في الاستدامة الطويلة الأمد والصيانة والتحديث واستمرارية التشغيل للبنية التحتية الرقمية ونُظم المعلومات الصحية بعد مرحلة تنفيذ المشروع، وتلافي الاعتماد على الملكية الحصرية التي تؤدي إلى التقيّد بمورّدين معيّنين أو ترفع تكاليف الانتقال.
- دعم النُهج المستدامة بيئياً والقادرة على الصمود أمام تغيّر المناخ والتي تستخدم الموارد بكفاءة، إزاء تصميم البنية التحتية للصحة الرقمية ومشترياتها وصيانتها وتوسيع نطاقها.

الإجراءات المطلوبة من الأمانة

- توفير الإرشادات الاستراتيجية وإدارة أصول المنظمة المتعلقة بالقواعد والمعايير وأصولها الرقمية وأصولها الخاصة بالذكاء الاصطناعي وأصولها العامة، وهياكلها المرجعية، وبيئاتها الاختبارية، ومعاييرها وبروتوكولاتها الخاصة بالتقييم، ومخططاتها المتعلقة بالتنفيذ، من أجل مساعدة البلدان على الانتقال من النُظم المجزأة إلى البنية التحتية للبيانات والصحة الرقمية الأساسية القادرة على الصمود، بما في ذلك في سياقات الطوارئ وضعف الاتصال بالشبكة.
- وضع أُطر لتسريع التشغيل البيني ودعمها لتجمع بين الإرشادات الخاصة بالقواعد والمعايير، والمعايير التقنية، ونُهج الامتثال والاختبار، ودعم التنفيذ المكيّف حسب السياقات القُطرية ومستويات النضج الرقمي.
- توفير الإرشادات بشأن البنية التحتية المستدامة والقادرة على الصمود أمام تغيّر المناخ والمستدامة بيئياً للصحة الرقمية، بما في ذلك فيما يتعلق بالكفاءة في استخدام الموارد، وإدارة دورة الحياة، والاستخدام المسؤول لموارد الحوسبة، وانتهاء الصلاحية.

التوجّه ٢-٣ تعزيز حوكمة البيانات والسيادة على البيانات والأمن الإلكتروني لتمكين منظومات الصحة الرقمية المأمونة والقابلة للتشغيل البيني، من أجل استمرارية الرعاية وقدرة النُظم الصحية على الصمود والتعاون عبر الحدود، وصنع القرار، والرصد، والمساءلة

الإجراءات المطلوبة من الدول الأعضاء

- وضع أُطر وطنية وتنفيذها لحوكمة البيانات والسيادة على البيانات تحدّد المسؤوليات المتعلقة بالإشراف، وآليات المساءلة، والاستخدام المشروع والضروري والمتناسب للبيانات، والإشراف المستقل عند الاقتضاء، وحماية حقوق الأفراد بما يتماشى مع القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، مع التمكين في الوقت ذاته من الاستخدام المأمون للتشغيل البيني واستخدام البيانات الصحية للصالح العام.
- إنشاء آليات لتحسين جودة البيانات واكتمالها، وحسن توقيتها، وإمكانية مقارنتها، واستدامتها، واستخدامها على نحو مسؤول، على نطاق نُظم البيانات الصحية الأساسية.
- إضفاء الطابع المؤسسي على سياسات الحد الأدنى من الأمن الإلكتروني والضوابط التقنية وعمليات إدارة المخاطر على نطاق المرافق الصحية والبنية التحتية الرقمية ونُظم المعلومات الصحية، مع الاعتراف بأن الأمن الإلكتروني ضروري لسلامة المرضى واستمرارية الرعاية.

الإجراءات المطلوبة من الشركاء وأصحاب المصلحة

- الالتزام بأطر المساءلة والأمن الإلكتروني وحماية البيانات والسيادة على البيانات المعترف بها، التي تعزّز الشفافية والمأمونية والموثوقية السريرية والإدارة المسؤولة لتكنولوجيات الصحة الرقمية والمدعومة بالذكاء الاصطناعي.
- التعاون على نطاق القطاعات وعبر الحدود لتعزيز التأهب الجماعي والاستجابة للتهديدات الأمنية، بما يشمل تبادل المعلومات والتعاون التقني والاستجابة المنسّقة للحوادث.
- كفالة الاحترام والحماية لحقوق الأفراد واستقلالهم وموافقتهم المستنيرة، في إدارة البيانات الصحية واستخدامها.

الإجراءات المطلوبة من الأمانة

- وضع إرشادات عملية ومعايير عالمية للحوكمة الموحّدة للبيانات واستخدام الأسماء المستعارة وحجب هوية أصحاب البيانات الصحية، للتمكين من التشغيل البيني المأمون والاستخدام الثانوي للبيانات واستخدامها في البحوث وحماية السيادة الوطنية على البيانات، في الوقت ذاته.
- تحديد القدرات والمعايير الأساسية للأمن الإلكتروني القائمة على المخاطر للنُظم الصحية، بما في ذلك تقدير المخاطر، والتأهب للحوادث، واستمرارية تصريف الأعمال واستعادة القدرة على العمل، وتقييم مدى نضج التشفير والأمن الإلكتروني، ودعم البلدان في تقييم مدى استعدادها وتعزيزه.
- توفير الإرشادات التقنية والقانونية بشأن تفعيل السيادة على البيانات والتمكين من المشاركة في التبادل العالمي للبيانات الصحية عبر الحدود، بما يتماشى مع قابلية البيانات الصحية للمقارنة على الصعيد الدولي.

الغرض الاستراتيجي ٣: تعزيز عوامل تمكين البلدان من قيادة التحوّل في مجال البيانات والتحوّل الرقمي: القدرة والتعاون، والشراكات

التوجّه ٣-١ تعزيز الدراية والمهارات والكفاءات في المجال الرقمي ومجال البيانات على نطاق القوى العاملة الصحية وعامة السكان

الإجراءات المطلوبة من الدول الأعضاء

- تعزيز الدراية الرقمية والدراية في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي، والتقييم النقدي، والقيادة، والقدرات المؤسسية، وإدارة التغيير على نطاق القوى العاملة في مجالي الصحة والصحة العامة والمؤسسات ذات الصلة وعامة السكان، مع إعطاء الأولوية للاستخدام المأمون والفعّال والمنصف للتكنولوجيات الرقمية.
- دمج الكفاءات المتعلقة بالصحة الرقمية والبيانات والذكاء الاصطناعي في التعليم والتدريب السابقين للخدمة والمستمرين للمهنيين الصحيين.
- تعزيز القدرات التنفيذية لحوكمة التحوّل الرقمي، إلى جانب المبادرات الخاصة بالدراية الرقمية الشاملة للجميع على صعيد عامة السكان لتمكين الأشخاص من الوصول المأمون إلى تكنولوجيات الصحة الرقمية والبيانات الصحية وفهمها واستخدامها، بما في ذلك الوعي بالحقوق الرقمية والأمان على شبكة الإنترنت.

الإجراءات المطلوبة من الشركاء وأصحاب المصلحة

- دعم التدريب المتاح والقابل للتوسّع عن طريق أُطر الترخيص المفتوح، والشبكات التعليمية الإقليمية، والمنصّات التعليمية الإلكترونية للعاملين الصحيين وصناع السياسات وعامة السكان.
- التعاون على تحديد أدوار القوى العاملة الناشئة والكفاءات المتعدّدة التخصّصات، وتطويرها والاعتراف بها، لتحقيق النُظم الصحية المُمكّنة رقمياً والمدعومة بالذكاء الاصطناعي.
- إعداد موارد تعليمية مسنّدة بالبيّنات ونشرها، فيما يتعلق بالرفاه الرقمي والأمان الإلكتروني والحقوق الرقمية والاستخدام المسؤول للتكنولوجيا، ولا سيما للأطفال والمراهقين والفئات السكانية الضعيفة، مع الإقرار بأن المسؤولية عن الأمان الرقمي تقع في المقام الأول على عاتق مطوري التكنولوجيا وموردِيها.

الإجراءات المطلوبة من الأمانة

- إعداد أُطر وأدوات تقييم موحّدة لقياس مدى الدراية والكفاءات في المجال الرقمي ومجال البيانات والذكاء الاصطناعي على نطاق القوى العاملة الصحية وعامة السكان.
- إعداد أُطر عالمية للكفاءات في مجالات الصحة الرقمية والبيانات والذكاء الاصطناعي والحفاظ عليها على نطاق المجالات المهنية ومستويات النظام الصحي.
- توفير الإرشادات التقنية الخاصة بتحويل القوى العاملة، وإدارة التغيير، وإعادة توزيع المهام، والاستعداد التنظيمي من أجل الاعتماد المأمون والفعّال والمنصف للحلول الرقمية والمدعومة بالذكاء الاصطناعي، بما في ذلك إعادة تصميم مسارات العمل وتخفيف العبء الإداري وتعزيز رفاه القوى العاملة.

التوجّه ٣-٢ تحسين العمل العالمي والإقليمي المنسّق، وتعزيز الحوكمة المتعدّدة الأطراف، وتوثيق الشراكات المتعدّدة القطاعات على نطاق أصحاب المصلحة في القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني

الإجراءات المطلوبة من الدول الأعضاء

- إنشاء منصّات شاملة للجميع للتعاون بين أصحاب المصلحة المتعدّدين، من أجل الحوار والإنتاج المشترك وبناء الشراكات.

- المشـاركة في منصّـات التعاون والشـبكات ومبادرات التعلُّم من الأقران الإقليمية والعالمية، من أجل تبادل الخبرات ومواءمة النُهج وتعزيز الاتساق التنظيمي والتقني.
- الإسـهام في عمليات التقييم والمقارنة المرجعية والتعلُّم المشـترك الإقليمية والعالمية، من أجل رصـد التقدّم وتحديد الفجوات ودعم التحسين المستمر.

الإجراءات المطلوبة من الشركاء وأصحاب المصلحة

- المشـاركة بنشـاط في الشـبكات الإقليمية والعالمية وجماعات الممارسـين من أجل مواءمة التنفيذ التقني واختبار الامتثال لأطر المنظمة الخاصـة بالقواعد والمعايير، والإرشـادات الخاصـة بالتشـغيل البيني، والمعايير المعترف بها دولياً.
- الدعوة إلى دمج أولويات الصـحة في برامج العمل الرقمية الأوسـع نطاقاً على الصـعيد الوطني والإقليمي والعالمي.
- تعزيز الشـراكات المتنوعة جغرافياً من أجل تحسـين القدرات والبحث والابتكار وتوليد البيّنات على الصـعيد المحلي.

الإجراءات المطلوبة من الأمانة

- قيادة آليات التنسـيق والتعاون المتعددّة الأطراف العالمية والإقليمية وتنظيمها، من أجل مواءمة موارد الشركاء والمساعدة التقنية والحوار السياسي مع الأولويات التي تحدّدها البلدان.
- مواءمة تنفيذ الاسـتراتيجية مع عمليات التعاون الرقمي العالمية الأوسـع نطاقاً، والدعوة إلى دمج أولويات الصحة ومتطلبات البنية التحتية العامة الرقمية في الحوكمة الرقمية العالمية.
- دعم التعاون التقني على الصـعيد الإقليمي والدولي والتعلُّم بين الأقران والتنفيذ المشـترك بينهم، في سـبيل تعزيز القدرات وتبادل الممارسات الجيدة ذات الصلة بسياقات النُظم الصحية المختلفة.

الغرض الاسـتراتيجي ٤: تعزيز الابتكار المسـؤول والجدير بالثقة، بما في ذلك الذكاء الاصـطناعي والتكنولوجيات الناشئة، من أجل تدعيم النُظم الصحية المنصفة التي تركّز على الأشخاص

التوجّه ٤-١ تعزيز حوكمة الذكاء الاصـطناعي والتكنولوجيات الناشـئة في مجال الصـحة طيلة دورة حياتها واعتمادها على نحو مسؤول ومأمون ومسنّد بالبيّنات

الإجراءات المطلوبة من الدول الأعضاء

- إرسـاءُ نُهج للحوكمة والتنظيم قائمة على المخاطر للحلول الرقمية والذكاء الاصـطناعي والتكنولوجيات الناشـئة في مجال الصـحة، وتنفيذها، بما يشـمل المتطلبات المتناسـبة للتحقّق من الصـلاحية، والبيئات التنظيمية التجريبية، والإشراف على دورة الحياة وتقييمها بما يتلاءم مع المخاطر والأثر الواقع على النظام.
- ضمان الإشراف البشري الفعّال والمساءلة والضمانات الأخلاقية طيلة دورة حياة نُظم اتخاذ القرار المدعومة بالذكاء الاصـطناعي والآلية، من أجل الحفاظ على الحكم المتخصّـص على الأمور وسـلطة اسـتعراض الإجراءات والتوصيات والقرارات الصادرة عن النُظم، ورفضها وتغييرها.
- إجراء عمليات التقييم المسـنّدة بالبيّنات لآثار الذكاء الاصـطناعي والتكنولوجيات الناشـئة الواقعة على السلامة السريرية والتنظيم والإنصاف من أجل توجيه الاعتماد والتوسّع على نحو مسؤول، بما يشمل جودة البيانات، وأصلها ومدى تمثيلها، والتحقّق من صحة الأداء ورصده على نطاق الفئات المستهدفة وسياقات النشر.

الإجراءات المطلوبة من الشركاء وأصحاب المصلحة

- الالتزام بأُطر المساءلة والشفافية والمأمونية والأخلاقيات الموصى بها للذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الناشئة، بتوثيق الاستخدام المقصود، وافتراضات النُظم، ومصادر البيانات وأصولها، وتراجع الأداء، ومدى التمثيل، والقيود والمخاطر.
- دعم توليد البيّنات الواقعية وتبادلها، فيما يتعلق بالفعّالية والمأمونية والإنصاف والأثر الواقع على النُظم الصحية للذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الناشئة في مختلف السياقات، بما في ذلك الأماكن الشحيحة الموارد.
- تطبيق التصميم المسؤول الذي يركّز على البشر طيلة دورة حياة التكنولوجيا، والذي يشمل التخفيف من حدة التحيّز، وتوخي الشفافية، وقابلية التفسير، والإشراف البشري، والرصد المستمر للأداء، والعواقب غير المقصودة.

الإجراءات المطلوبة من الأمانة

- حشد آليات التنسيق العلمية والتقنية والتنظيمية والسياساتية الدولية والإسهام فيها، في سبيل رصد المخاطر الناشئة وتحديات الحوكمة المتطوّرة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الناشئة، بما في ذلك النُظم المستقلة والمولِّدة.
- وضع الإرشادات بشأن القواعد والمعايير، والمعايير والأُطر التشغيلية لحوكمة الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الناشئة في مجال الصحة، وتنظيمها والتحقّق من صلاحيتها ومأمونيتها وضمان جودة أدائها.
- توفير الأطر والدعم التقني وإرشادات التنفيذ وأدوات تقييم مدى استعداد الذكاء الاصطناعي، من أجل التقييم والتحقّق من الصلاحية والاعتماد والرصد التالي للنشر وإعادة التحقّق من الصلاحية دورياً على نحو شامل للأداء والمأمونية والتحيّز والآثار غير المقصودة أو التمثيل السلوكي على نطاق الفئات السكانية المستهدفة، والإتاحة المنصفة للقدرات والموارد الخاصة بالتحقّق من الصلاحية.

التوجّه ٤-٢ دمج النُهج المنصفة والأخلاقية والقائمة على الحقوق على نطاق تصميم الصحة الرقمية والتكنولوجيات الناشئة، وتنظيمها وتنفيذها وتقييمها

الإجراءات المطلوبة من الدول الأعضاء

- إدماج مبادئ الإنصاف والأخلاقيات والمساواة بين الجنسين وإمكانية الوصول وحقوق الإنسان في تصميم الصحة الرقمية والتكنولوجيات الناشئة، ومشترياتها وتنظيمها وتنفيذها وتقييمها، بما في ذلك تقييم الأثر المتناسب على حقوق الإنسان والإنصاف والعناية الواجبة للتطبيقات ذات مستويات المخاطر العالية، مع إيلاء اهتمام خاص بالأطفال والمراهقين والفئات السكانية التي تعاني من نقص الخدمات والضعيفة.
- تعزيز النُهج المأمونة والشاملة للجميع والتشاركية التي تركّز على الناس بإشراك المرضى ومقدمي الرعاية والعاملين في مجال الصحة والرعاية، والمجتمعات المحلية، والشباب، والفئات السكانية المهمّشة بصفتهم مساهمين نشيطين طيلة دورة حياة الصحة الرقمية والتكنولوجيات الصحية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وتمكين الأفراد في الوقت ذاته من الوصول المأمون إلى معلوماتهم الصحية وإدارتها وتبادلها في إطار التشريعات الوطنية.
- تعزيز القدرة الوطنية على رصد الإجحافات في التحوّل الرقمي ومعالجتها، بما في ذلك بجمع البيانات المفصّلة ومقاييس الإتاحة والاستعمال الفعّال والدراية الرقمية والحصائل الصحية على نطاق الفئات السكانية، واستخدامها على نحو منهجي.

الإجراءات المطلوبة من الشركاء وأصحاب المصلحة

- ضمان أن تكنولوجيات الصحة الرقمية والمدعومة بالذكاء الاصطناعي تحافظ على حقوق الإنسان والكرامة والخصوصية والإنصاف وإمكانية الوصول والمأمونية وعدم التمييز، بما يتماشى مع المبادئ الأخلاقية والمعايير القانونية الدولية، بما يشمل جمع البيانات الصحية واستخدامها على نحو مسؤول.

- دعم التحوّل الرقمي الشامل للجميع والمنصف بمعالجة العقبات الهيكلية والاجتماعية والجنسانية والمتعلقة بالإعاقة، والاقتصادية واللغوية والجغرافية التي تحول دون الوصول إلى تكنولوجيات الصحة الرقمية واستخدامها.
- تعزيز البيئات الرقمية المأمونة والجديرة بالثقة التي تركّز على الناس، بتطبيق مبادئ السلامة المتأصلة في التصميم، ودعم إتاحة المعلومات الصحية المُستنّدة بالبيّنات، ومنع الممارسات الرقمية الضارة أو التلاعبية أو التمييزية أو الإدمانية التي قد تضر بالصحة والرفاه.

الإجراءات المطلوبة من الأمانة

- وضع إرشادات عملية وأدوات تقييم وأُطر تنفيذ لمساعدة الدول الأعضاء على دمج الإنصاف والمنظور الجنساني والإعاقة والأخلاقيات وحقوق الإنسان وإمكانية الوصول وشمول الجميع، في حوكمة الصحة الرقمية والذكاء الاصطناعي وتطبيقهما.
- المساعدة على إنشاء آليات وطنية لاستعراض الأخلاقيات والرصد والمساءلة، وتعزيزها، من أجل تحقيق تطبيقات الصحة الرقمية والذكاء الاصطناعي العظيمة الأثر.
- توفير الإرشادات الخاصة بالقواعد والمعايير والإرشادات التقنية بشأن المخاطر المرتبطة بالمنصّات الرقمية، ووسائل التواصل الاجتماعي، والذكاء الاصطناعي – بما في ذلك الأثر على الصحة النفسية، والمعلومات المضلّلة، والمحتوى الضار، والعنف الجنساني الميسَّر تكنولوجياً، وأنماط تصميم النُظم المُسبّبة للإدمان – والأثر على خضوع مطوري التكنولوجيا ومورديها للمساءلة.

التنفيذ والرصد والتقييم

٢٨- توفّر الاستراتيجية إطاراً عالمياً لتعزيز أسس التحوّل الرقمي تدريجياً. وسيخضع التنفيذ لقيادة البلدان، إقراراً باختلاف السياقات والقدرات والأولويات.

٢٩- وتعزّز الاستراتيجية المواءمة بين المبادرات العالمية والإقليمية والوطنية القائمة في مجالات البيانات والصحة الرقمية والذكاء الاصطناعي. وستدعم الشبكات وآليات التنسيق الحالية التابعة للمنظمة عمل البلدان والتعلُّم من الأقران والمواءمة بين الشركاء وتبادل المعارف.

٣٠- وستضع مكاتب المنظمة الإقليمية الاستراتيجية موضع التشغيل من خلال الولايات وخطط العمل وخرائط الطريق وأُطر التنفيذ الإقليمية، بما يتماشى مع الأولويات الإقليمية وبالحفاظ في الوقت ذاته على الاتساق العالمي.

٣١- وسيستفيد التنفيذ من منتجات المنظمة الحالية المتعلقة بالقواعد والمعايير، والأصول العامة العالمية والمنصّات التعاونية، والمعايير، وإرشادات التنفيذ، والشهادات الرقمية، والشبكات، والشراكات التقنية. وعند اللزوم، ستضع الأمانة إرشادات وأدوات وموارد تقنية إضافية، تتلاءم مع مستوى نضج البلدان وتُطوّر وفقاً لما يستجد من البيّنات والتكنولوجيات وخبرات البلدان. وينبغي لمعزِّزات السياسات والتنظيم والمشتريات والتمويل والمساءلة الملائمة، أن تدعم الاعتماد والتشغيل البيني والتوسّع المستدام.

٣٢- ودعماً لتقييم التقدّم، ستضع الأمانة إطاراً للرصد وتنشره بالتشاور مع الدول الأعضاء. ولتقليل حاجة الدول الأعضاء إلى إعداد التقارير الإضافية، سوف تُستخدم المؤشرات وآليات الإبلاغ القائمة حيثما أمكن؛ وعند الضرورة سوف تُحدَّد مؤشرات جديدة أو تكميلية باستقاء آراء الدول الأعضاء. وستوثق الأمانة أيضاً الخبرات العالمية والإقليمية والقُطرية والدروس المستفادة والممارسات الجيدة.

= = =